Nonviolent Peaceforce

ديناميكيات الصراع المرتبط بالمناخ: شحّ المياه في نينوى

أيار/مايو 2025

نحو إدارة شاملة للموارد المائية

للاتصال

وفاء علي
مديرة قسم السياسة والمناصرة، العراق
WAFAALI@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG

ريام ظاهر حيدر
مسؤولة السياسة والمناصرة، العراق
RHAYDER@NONVIOLENTPEACEFORCE.ORG

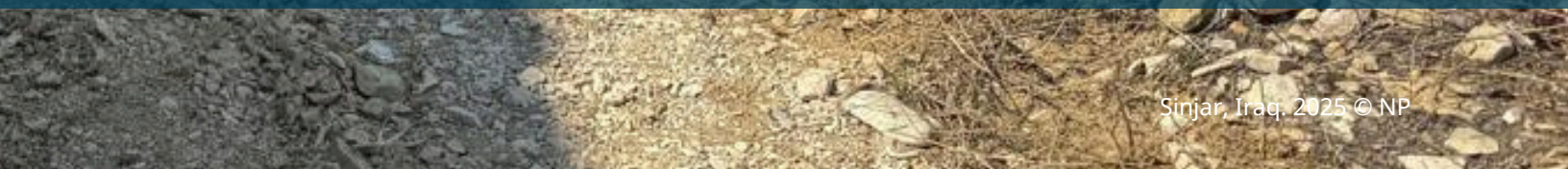

Sinjar, Iraq. 2025 © NP

يستكشف هذا الموجز التقاطعات بين حوكمة المياه والنزاع في نينوى، حيث يصبح شحّ المياه محفزاً للتوترات المحلية، والنزوح نحو المدن المجهدة مسبقاً، وتفكيك التراتبط المجتمعي. كما يهدف إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج يرتكز حول المجتمع المحلي للحد من المخاطر وتعزيز حلول مستدامة يقودها السكان المحليون.

السياق

تصنف الأبحاث باستمرار العراق من بين أكثر البلدان تأثراً[1] بالتغير المناخي[2]، وهو ما يعكسه واقع الحياة اليومية للمجتمعات في أنحاء البلاد. فالجفاف، والفيضانات، وموجات الحر، والعواصف الترابية، أصبحت تجارب متكررة لمن يعيشون في العراق. إن آثار التغير المناخي على الزراعة والصحة والوصول إلى المياه تفاقم من نقاط الضعف المرتبطة بالنزاع التي يعاني منها المدنيون منذ عقود من العنف.
تختلف تأثيرات التغير المناخي على السكان والبيئة من منطقة لأخرى. ففي الجنوب، يسهم في زيادة نسب النزوح كما هو الحال في ذي قار[3]، بينما في البصرة، أدت المخاطر المناخية المرتبطة بالتلوث المستمر إلى التصحر (هناك تقديرات بانخفاض عدد أشجار النخيل من 30 مليون إلى أقل من مليون)[4] وفقدان الأمن الاقتصادي المرتبط بهذه الموارد.

في محافظة نينوى، تتفاقم التحديات المرتبطة بالمناخ بسبب آثار الحرب مع تنظيم داعش، وتضرر البنية التحتية، والنزوح، وصعوبة الوصول إلى مصادر الدخل، والضغوط المتزايدة من السلطات المحلية. فعلى الرغم من أن نينوى كانت تُعرف سابقًا بـ"سلة خبز العراق" بفضل نهر دجلة والأمطار الموسمية[5]، إلا أنها تواجه اليوم ضغوطًا متزايدة على مواردها المائية بسبب التغير المناخي، وغياب اتفاقيات لتنظيم مشاركة موارد المياه، والبنية التحتية المتردية، وإرث النزاع الذي طال أمده. في المناطق الريفية والمتأثرة بالنزاع في نينوى، ما زال الوصول إلى مياه نظيفة وكافية يشكل تحديًا كبيرًا، ما أدى إلى زيادة التنافس على الموارد المحدودة وساهم في زعزعة الثقة بين المدنيين والسلطات[6]. في هذا السياق، فإن شحّ المياه ليس مجرد قضية تنموية أو بيئية، بل هي تعد من خطراً من مخاطر الحماية.

---

[1] مؤسسة سنتشري، العيش في حالة الطوارئ المناخية: الجذور العميقة لأزمة المناخ في العراق، 2023، https://tcf.org/content/report/the-deep-roots-of-iraqs-climate-crisis/

[2] منشورات مكتب الاتحاد الأوروبي ، INFORM تغير المناخ القياس الكمي لآثار المناخ والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية على مخاطر الأزمات والكوارث الإنسانية في المستقبل ، 2022 ، https://publications.jrc.ec.europa.eu/repository/handle/JRC130772

[3] المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح، النزوح الناجم عن المناخ، وسط وجنوب العراق، 2025، https://iraqdtm.iom.int/Climate

[4] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تغير المناخ والتلوث يهددان الأهوار العراقية القديمة، 2023، https://www.ohchr.org/en/stories/2023/11/climate-change-pollution-threaten-iraqs-ancient-marshes

[5] رويترز، كيف يموت قلب العراق الزراعي من العطش، 2018، https://www.reuters.com/investigates/special-report/iraq-water-nineveh/

[6] منظمة التضامن الدولي وحماة دجلة، تقييمات مجتمعية حول النزاع المائي في نينوى، 2023.

الفجوات والتحديات

إن التحديات المتقاطعة ضمن محور المناخ والنزاع والتي تؤثر على الوصول إلى المياه في نينوى تشمل الآتي:

1 . الجفاف:
أدت درجات الحرارة المرتفعة وانخفاض منسوب هطول الأمطار إلى انخفاض مستويات المياه السطحية وانخفاض تغذية المياه الجوفية. ازداد تكرار الجفاف وشدته، مما أثر على توافر مياه الشرب والإنتاج الزراعي. هذه الآثار إلى جانب آثار النزاع، ساهمت في زيادة النزوح.

2. البنية التحتية المتردية:
أدى تدمير شبكات المياه والآبار خلال النزاع، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار في إعادة الإعمار، إلى استمرار صعوبة الوصول إلى المياه. كما أن الملوحة العالية في الآبار تجعل المياه غير آمنة للاستخدام، ما يزيد من المخاطر الصحية خاصة في المناطق التي تفتقر لخدمات عامة شاملة، حيث يواجه المجتمع صعوبات في الوصول إلى الرعاية الصحية.

3. ثغرات في إدارة الموارد:
أدى الاستخدام غير العادل وغير المنظم إلى تفاقم شُح المياه والنزاعات بين المجتمعات، مثل استغلال المياه للزراعة من قبل مشاريع زراعية كبيرة على حساب صغار المزارعين. كما أن غياب الضوابط القانونية الفعالة أدى إلى ممارسات ري غير منظمة مثل الحفر العشوائي للمياه الجوفية.

4. المصاعب الاجتماعية والاقتصادية:
بحسب المجتمعات المحلية فإن مستويات المياه الجوفية انخفضت بشكل حاد. وبسبب زيادة أعماق الحفر المطلوبة للوصول إلى المياه الجوفية، ارتفعت أيضًا تكلفة الوصول إلى المياه[7]، مما دفع العديد من صغار المزارعين لترك الرعي والزراعة والبحث عن مصادر رزق أخرى خاصة في المناطق التي تعاني من تحديات اجتماعية واقتصادية موجودة مسبقاً مثل بعاج، مما يؤدي أيضًا إلى انخفاض أعداد الماشية. وتؤكد المجتمعات المحلية أيضًا حصول توترات متزايدة حتى في داخل الأسرة، حيث يتغيب الرجال لفترات أطول بحثًا عن عمل مختلف، وتواجه المرأة مسؤوليات أسرية متزايدة.

5. فجوات السياسات والتنفيذ:
في حين تبنى العراق سياسات[8] تهدف إلى مواجهة التحديات البيئية، لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين[9] القيام به للاستجابة للاحتياجات على أرض الواقع. وتتسبب الثغرات في الإشراف على أنظمة وضوابط إدارة موارد المياه الشحيحة في إتاحة الفرحة لعدم المساواة في الحصول على المياه وتساهم في كسر الثقة بين المدنيين والسلطات.

---

[7] فرانس 24، المزارعون العراقيون المحكوم عليهم بالجفاف يلجأون إلى المياه الجوفية لتعزيز الزراعة، 2025، https://www.france24.com/en/live-news/20250425-iraq-farmers-turn-to-groundwater-to-boost-desert-yield

[8] وزارة البيئة العراقية، الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق (2024 - 2030)، 2024، https://www.undp.org/iraq/publications/national-strategy-protection-and-improvement-environment-iraq

[9] البنك الدولي، تقرير المناخ والتنمية في العراق 2022، https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-country-climate-and-development-report

الاستجابات المجتمعية لمواجهة شحّ المياه
تدخل NP في سنجار

يُعد شُح المياه تحديًا يوميًا للمجتمعات، ويُعتبر دورهم في الاستجابة أمرًا أساسيًا. بالشراكة مع منظمات محلية ودولية، استثمرت NP في مشروع في سنجار يعزز الاستجابات التي تركز على المجتمع لمعالجة التوترات المتعلقة بشح المياه.

دعمت NP مبادرات مجتمعية من خلالها قادت فرق السلام المجتمعية (CPT) -وهي مجموعات مكونة من أفراد المجتمع مدربون على ويقودون الاستجابات اللاعنفية للنزاع- أنشطة التوعية العامة، بما في ذلك حملات غرس الأشجار وحملات التنظيف البيئي على مستوى المجتمع. وتضم هذه الفرق تنوعًا إثنيًا ودينيًا من قرى مختلفة في سنجار. الفوائد هنا متعددة الأوجه، حيث توفر مساحات للمجتمعات لمعالجة مخاوف مشتركة متعلقة بالمناخ، مما يعزز من العمل المشترك حول قضية مناخية، ووفي الوقت نفسه يبني جسورًا بين مكونات المجتمع المختلفة.

"داعش لم يتمكن من تهجيرنا إلى الأبد، لكن التغير المناخي قد ينجح بذلك."

– مشارك في تدريب NP، 10 شباط 2025

عمل الفريق الذي يركز على قضايا إدارة الموارد المائية بشكل وثيق مع الفرق الأخرى التي تدعمها NP في المنطقة ومتطوعين آخرين لتعزيز الممارسات المستدامة وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء علاقات وثيقة مع السلطات ذات الصلة للتخفيف من مخاطر العنف المرتبط بالمناخ والمشاركة في الفعاليات التي تتناول تغير المناخ والنزاع.

كان للمساحات التي يسرها الفريق وشبكته الموسعة تأثيرات عملية وفعالة على المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، تمت معالجة نزاع طويل الأمد حول بئر عام بين قريتي صفو وطابا المجاورتين من خلال هذا المشروع، بدعم من منظمة دولية غير حكومية، جمع الحوار المخاتير وقادة المجتمع في مكان محايد وأسفر عن اتفاق سلام معتمد محلياً يركز على التوزيع العادل للمياه.

بالتوازي مع عمل فرق السلام المجتمعية، تدعم NP جهود الحماية التي يقودها المجتمع المحلي مثل إجراء تقييمات محلية لتحديد قدرة المجتمع على الوصول للمياه، وتسهيل الحوارات المتعلقة بذلك بين فرق السلام المجتمعية والمجتمع المحلي والسلطات. تدعو الفرق أيضًا إلى النقل المؤقت للمياه بالصهاريج للتخفيف من النقص، وشاركت في منصات التنسيق لتسليط الضوء على الثغرات في البنية التحتية والخدمات. في جوهرها تدور هذه الجهود حول تولي المجتمع لزمام الأمور، وخفض التصعيد، وبناء الثقة كمكونات أساسية في حل النزاعات المتعلقة بالمياه وتعزيز التعايش السلمي.

سنجار ، العراق ، 2025 © منع العنف ونشر السلام

التوصيات

للمجتمعات في العراق الحق في الوصول الآمن والكريم إلى المياه وفي مستقبل سلمي. لربط النقاط بين المناخ والنزاع في المنطقة، ودعم الاستجابة التي يقودها المجتمع، يحتاج صانعو السياسات والقادة المحليون والوطنيون والدوليون إلى إعطاء الأولوية لما يلي:

تعزيز الوعي العام والمشاركة المدنية:

تعزيز حملات التوعية المصممة محليًا حول ترشيد استهلاك المياه وحمايتها، وحل النزاعات بسبل غير عنفية، بقيادة جهات فاعلة مجتمعية موثوقة. وإشراك الشباب والمدارس والقادة الدينيين والمجتمعيين في تعزيز المسؤولية المشتركة لحماية المياه.

الاستثمار في إعادة تأهيل البنية التحتية بشكل يراعي النزاع:

إعادة تأهيل وتوسيع البنية التحتية للمياه من منظور الحماية، مما يضمن استثماراً لسد الفجوات المادية والتوترات على مستوى المجتمع. وإعطاء الأولوية للوصول العادل والتصميم الآمن والتشاور المجتمعي خلال كل مراحل العملية.

تعزيز دور وقيادة المدنيين في حوكمة المياه:

تشجيع الحوكمة التشاركية للمياه من خلال دعم منصات التخطيط الشاملة وغير الحصرية التي تركز على أصوات المجتمع، خاصة تلك الموجودة في مناطق العودة والمناطق عالية الخطورة. دعم وتيسير التواصل المنتظم بين الفاعلين المحليين والجهات المسؤولة ومجموعات الشباب والمتطوعين (مثل CPTs) لضمان أن ترتكز الحلول على أولويات المجتمع بما في ذلك تعزيز العمل الجماعي لمنع النزاعات.

إنفاذ الأنظمة واللوائح التي تعزز الوصول العادل إلى المياه:

يعد تطبيق منظور الوصول العادل والعادل إلى الموارد، والذي يضع عوامل الهشاشة الموجودة مسبقا في الاعتبار، أمرًا ضروريًا للتطوير الفعال لسياسة إدارة المياه وتنفيذها. ويشمل ذلك معالجة ممارسات الاستهلاك العشوائي للمياه الذي يعمّق عدم المساواة في الوصول إلى المياه وزيادة التوتر. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأثر المحدد لشحّ المياه على النساء وقدرتهن على الوصول إلى المياه بشكل عادل يحفظ كرامتهن.

الجهود الجماعية لمعالجة شحّ المياه:

إن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية العراقية المتعلقة بالتكيف المناخي هو مسؤولية جماعية للجهات الحكومية والشركاء في المنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات المانحة. من أجل إنفاذ اللوائح وتعزيز الثقة بين المدنيين والمكلفين بالواجبات، يتطلب استثماراً للجهود وتعاوناً للسعي نحو إدارة مائية مجتمعية يقودها المجتمع المحلي.